

وزيلا فان قلت لم يكره يقال المؤلف اسم مذكور قلت
 لعددا اختار واذهب اليها هذا في فصل في عمدة الخوارزمي
 من ان المفعول مع مفعول جملته كما في قولك جاء زيد والسمر
 طالعة تغار يا عمار زكوه من التاويل في هذا المثال حيث ان
 عو الخالقة فان جفت قال في قولها جاء زيد طالعة في العطف
 عند مجيء مفعولها كالحال المفردة السببية كما سرت بالدرا فاما
 سكا كما قال ابن عروبة في ما اوله بقولك تحببكم ونحوه **وغيره**
النصب على المفعول معه **لنعدرك** نحو مالك وزيدا وما انك وعمر
 ان لا يعطى على الضم المحرور كما في عبارة الخازن علي وعرف
 من هذا المصيرين **وتعائن العطف لكون العامة نحو مال زيد وعمر**
 واما ان ترده وتعرف فيمنع النصب على المفعول معه ان
 ملزم لكون عاظم في مثل ذلك محذورا وتعين العطف
 الا انه الاصل فلا يعكس عنده لغير ضرورة لئلا يعلم ابن الجاهل
 رحمه الله قال الرضي وليس ينبغي ان لات النص على المصاحبة
 هو الذي بالنصب وقد يكون ضرورة ولو سلمنا انه لا يعطى
 في هذا النص فلما لا يجوز مخالفة الاصل للرفع وان لم يكن
 وقال بعضهم في هذه الضرورة العطف هو المختار مع جواز

وفصل الرضي باب ان يفصل النص على المصاحبة فيجب
 النصب وبين ان يفصل النص عليها فالجواب **وجاز**
العطف مع جواز النصب **لنعدرك** ايه لعدم تعدد العطف
 وعدم كون العامل معي وذلك نحو حيث ان انا وزيدا او مقتضي
 كلام الرضي التفصيل السابق بين ان يفصل النص على
 المصاحبة فيتعين النصب والافلا **وقد يضمن** المفعول معه
فصل كقولك فالكيت لانك اجد في نسخة تكون وايها بما
 مثلا بعد عي وهو اي المفعول معه **سما عي** اليقاس عليه بل
 يوفق عند ما سمع من العرب فيه **علي** **والجواب** وزهد الخفش
 واليو علي الغارمي اليكونه قياسا قال ابن مالك مرجع وهو
 الصحيح وحكي ابن هشام الحاضر ويك ان بعضهم وقيل ان
 ما يجوز فيه العطف مجاز نحو سرت انا والليل فيكون حقيقيا
 وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو حيث انا وزيدا فيكون
 سما عيا ثم انتصاب المفعول معه بما عمل في السابق وفعل
 او اسم عامل عليه بواسطة الواو وهذا المذهب الجوزي وذهب
 بعضهم ان ذلك لا يكون الا مع الفعل الا لازم فلا يقال حركت
 وزيدا على ان زيدا مفعول معه وسرت محمدا وزيدا لرجع فان كان

Copyright © King Fahd University